تترقب الانضمام لمؤشر MSCI في الحادية عشرة مساءً

اليوم.. بورصة الكويت على موعد مع الترقية الثالثة

- ارتفاع نسب الأجانب في البنوك من العوامل التي تعزز فرص الترقية
- 2,8 مليار دولار متوقع ضخها في بورصة الكويت في يونيو 2020
- 1,6 مليار دولار تدفقات أجنبية منذ تفعيل ترقية «فوتسي» في 2018

شريف حمدي

تترقب أوساط المتعاملين ببورصة الكويت بمختلف شرائحهم إعلان شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) بشأن ترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ من قبل المشاركين في مؤشراتها، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء اليوم الثلاثاء.

وكانت MSCI أعلنت أنها ستضم بورصة الكويت لقائمة المراجعة السنوية لتصنيف الأسواق في 2019 وذلك لاحتمال ترقيتها لمصاف الدول الناشئة. وفي حال انضمام بورصة الكويت لمؤشر MSCI اليوم الثلاثاء، فإن تفعيل الترقية سيكون ضمن المراجعة نصف السنوية في مايو 2020، وسط توقعات بأن وزن مؤشر (MSCI ـ الكويت) سيكون في حدود 0,3٪ ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، وذلك على أقل تقدير. وعلى ضوء ذلك، فإن السيولة الأجنبية المتوقع ان تتدفق إلى بورصة الكويت حال إعلان الترقية اليوم ستصل إلى 2,8 مليار دولار.

وأشارت «أرقام كابيتال» إلى أن الأسهم الكويتية المرشحة للانضمام لمؤشر MSCI، هي بنك الكويت الوطني بنحو 900 مليون دولار، وبيت التمويل الكويتي «بيتك» بـ 747 مليون دولار، وشركة زين بـ 310 ملايين دولار، و«اجيليتي» بـ 218 مليون دولار، وبنك بوبيان بـ 145 مليون دولار، وبنك الخليج بـ 136 مليون دولار، وشركة بوبيان للبتروكيماويات بـ 111 مليون دولار، بالإضافة إلى بنك برقان بـ 74 مليون دولار.

ومن أهم العوامل التي تعزز فرص إعلان ترقية بورصة الكويت لسوق ناشئ ضمن مؤشر MSCI، هو رفع نسب تملك الأجانب في البنوك الكويتية، علما بأن نسبة تملك الأجانب في بنك الكويت الوطني كانت في أغسطس من العام الماضي 9,4٪، وارتفعت في يونيو الجاري إلى 13,3٪، كذلك ارتفعت نسب الأجانب في بنك الخليج من 1,5٪ إلى 11,5٪ وهو أعلى بنك تم استهدافه من قبل الأجانب. كما ارتفعت نسب تملك الأجانب في بيتك من 4,3٪ إلى 6,2٪، وارتفعت في بنك وربة من 0,9٪ إلى 3٪ في ذات الفترة المذكورة أعلاه.

وتأتي ترقية بورصة الكويت لمؤشر MSCI حال الاعلان عنها اليوم، استكمال لترقيتها في 2018 إلى سوق ناشئ لدى مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز والذي سيدخل حيز التنفيذ سبتمبر المقبل، وهي الخطوة التي سبقتها ترقية بورصة الكويت لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة في 2017 والتي فتحت الطريق أمام بورصة الكويت للانطلاق نحو العالمية. يذكر أن البورصة الكويتية استقطبت تدفقات أجنبية منذ تفعيل الترقية إلى فوتسي بنحو 1,6 مليار دولار، عبارة عن نصف مليار دولار في المرحلة الأولى للترقية في سبتمبر 2018، وقيمة مماثلة في ديسمبر من ذات العام ضمن المرحلة الثانية من الترقية، بالإضافة إلى أكثر من 600 مليون دولار في مراجعة مارس الماضي.

وحققت بورصة الكويت العديد من المكاسب خلال العام الحالي، خاصة على مستوى القيمة السوقية التي قفزت بنسبة 15٪، إذ ارتفعت إلى 33,5 مليار دينار من 29 مليارا في نهاية 2018، كما حقق مؤشر السوق العام ارتفاعا بنسبة 14٪ على وقع الارتفاع في أداء مؤشر السوق الأول الذي حقق مكاسب بنسبة 21٪ منذ بداية العام، وذلك على وقع استهداف المحافظ والصناديق الاستثمارية الأجنبية والمحلية للأسهم القيادية بالسوق الأول.

وارتفع متوسط السيولة اليومي خلال الـ 6 أشهر الماضية إلى 31 مليون دينار، وذلك ارتفاعا من 11,5 مليون دينار كمتوسط يومي في 2018.

ومن المتوقع ان تعقد هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت مؤتمرا صحافيا غدا (الأربعاء) في الساعة الواحدة ظهرا في حال إعلان الترقية للكشف رسميا عن خطوات الترقية وما سيتبعها من خطوات لاحقة.

اقتصاديون لـ «الأنباء»: الترقية لسوق ناشئ خطوة «زينة»

أجمع خبراء اقتصاديون لـ «الأنباء» على أن ترقية بورصة الكويت المحتملة اليوم على مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) خطوة «زينة» ليتم وضع البورصة الكويتية على خريطة العالم لكي تتوزع الاوزان وتصبح بورصة الكويت ضمن تلك الأوزان ما يمهد لدخول سيولة أجنبية مليارية. وأوضحوا أن الترقية ستضع الشركات الكويتية تحت أنظار الصناديق الاستثمارية العالمية ما يلفت الانتباه أيضا الى البنوك والشركات الخدماتية، وبالتالي يعود بالنفع على المستثمرين والافراد ويزيد من احجام السيولة المتداولة. وأشاروا الى أن سوق الكويت أصبح سوقا نشطا بعد الاجراءات الأخيرة التي طبقت على مدى السنوات القليلة الماضية. وفيما يلي التفاصيل.

- السلمي: الترقية ستضع الشركات تحت أنظار الصناديق العالمية
- السعدون: السوق أصبح نشطاً والسيولة تضاعفت خلال الفترة الماضية

طارق عرابي

صالح السلمي

جاسم السعدون

في البداية، قال رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية (إيفا) صالح السلمي ان خطوة ترقية بورصة الكويت الى سوق ناشئ اليوم خطوة «زينة» ليتم وضع البورصة الكويتية على خريطة العالم لكي تتوزع الاوزان وتتصبح بورصة الكويت ضمن تلك الاوزان ما يمهد لدخول سيولة أجنبية مليارية. وقال السلمي ان دخول الأموال الأجنبية ضمن «MSCI» سيكون على دفعات اعتبارا من شهر مايو 2020.

وأوضح أن الترقية ستضع الشركات الكويتية تحت أنظار الصناديق الاستثمارية العالمية ما يلفت الانتباه أيضا الى البنوك والشركات الخدماتية، وبالتالي يعود بالنفع على المستثمرين والأفراد ويزيد من أحجام السيولة المتداولة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي رئيس مجلس إدارة مجموعة الشال الاستثمارية جاسم السعدون إنه لا يمكن لأحد التنبؤ بوضع سيولة سوق الكويت للأوراق المالية بعد تفعيل قرار ترقية سوق الكويت إلى مستوى الأسواق الناشئة ضمن مؤشر مورغان ستانلي، وما إذا كانت سيولة البورصة ستزيد أو تنقص، خاصة أن المستثمرين في الكويت قد اعتادوا تكثيف عمليات الشراء قبل البدء بتطبيق أي قرار ومن ثم البدء بالبيع فورا لجني الأرباح الناجمة عن تطبيق القرار.

وأضاف أن سوق الكويت للأوراق المالية أصبح سوقا نشطا بعد الاجراءات الأخيرة التي طبقت على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك على الرغم من الأجواء الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة، وبالتالي فإن كلا من احتمال الارتفاع أو الهبوط هو احتمال وارد، وخاصة على المدى القصير.

ووصف السعدون تضاعف سيولة السوق الكويتي خلال الأشهر الستة الأخيرة بـ «المؤشر الجيد»، خاصة أنه تم على الرغم من الاحداث الجيوسياسية الملتهبة التي تعيشها منطقة الخليج العربي، وكذلك على الرغم من الأداء الضعيف للاقتصاد الكويتي، ما يعني نجاح الخطوات التي طبقتها إدارة السوق لجعله سوقا أكثر جاذبية وتحقيق أهدافها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، مضيفا أنه يجب على الجميع دعم قصة النجاح هذه والحفاظ عليها.

وخلص السعدون إلى القول بأنه من السابق لأوانه الحكم على حجم السيولة المتوقع دخولها للسوق الكويتي بعد خطوة «الترقية» الأخيرة، كما أنه من الصعب التعويل على هذه الخطوة إلا بعد البدء الفعلي في التطبيق حتى يمكن الحكم عليها من وجهة نظر صحيحة.

وقف صرف مستحقات 3 قياديين

«البترول»: 18 قيادياً نفطياً تسلموا «باكدج» التقاعد

- 62 قيادياً نفطياً استفادوا من نظام التقاعد منذ تطبيقه في 2007

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ«الأنباء» عن أن صرف مؤسسة البترول الكويتية لباكدج القياديين التي انتهت خدماتهم في القطاع النفطي والبالغ عددهم 18 قياديا نفطيا جاء بعد ما تبين للجنة القضائية التي شكلت للنظر في كل موضوعات تقرير اللجنة الفنية الخاصة بدراسة استجواب وزير النفط والكهرباء والماء السابق بخيت الرشيدي عدم وجود أي شبهات ارتكاب مخالفات أو تقصير.

وقال المصدر إن اللجنة القضائية لم توجه أي اتهام في حق أي من القياديين النفطيين التي أثيرت عليهم شبهات ارتكاب مخالفات أو تقصير أو تعد على المال العام خلال بحثها في موضوعات محاور الاستجواب وانتهت بالتوصية باستبعاد المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية في جميع موضوعات محاور الاستجواب وبحفظ التحقيق.

من جهة ثانية، ذكر المصدر أن قرارات انتهاء خدمة القياديين صدرت من السلطة المخولة وهي مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية برئاسة وزير النفط د.خالد الفاضل، وتم صرف مستحقات القياديين المالية وفق القوانين والأنظمة فيما عدا المكافأة المالية المستحقة للعضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول الكويتية والرئيس التنفيذي لشركات ناقلات النفط الكويتية والرئيس التنفيذي لشركة البترول العالمية. ووفقا لنظام ترك الخدمة لشاغلي الوظائف القيادية بالقطاع النفطي في 2007 فإن المكافأة تحسب على أساس إجمالي الراتب الشهري الأخير (معاش التقاعد الشهري المستحق من التأمين الأساسي مضاف اليه معاش التقاعد الشهري المستحق من الأمين التكميلي حسب نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مضاف اليه معاش التعاقد الشهري المستحق من صندوق التأمين الخاص بالعاملين الكويتيين في قطاع البترول، على أن يتم ضرب الناتج في عدد الأشهر مما يتراوح ما بين 36 و48 شهرا حسب مدة الخدمة والتكاليف غير المباشرة التي تتحملها جهة العمل عن القيادي.

وعند تطبيق النظام في 2007 استفاد 56 قياديا من النظام ليظل 6 قياديين استمرت خدمتهم في القطاع النفطي وتنطبق عليهم نظم الصرف واستفادوا من النظام عقب خروجهم من الخدمة خلال الفترة الماضية، ليصبح الإجمالي 62 قياديا.

على صعيد آخر، قال المصدر إن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية هو من يملك حق تعديل نظام التقاعد لشاغلي الوظائف القيادية في القطاع النفطي استنادا الى المادة 1 من الباب الثاني عشر من اللائحة الإدارية والتي أجازت لمجلس إدارة المؤسسة أن ينشئ نظاما للموظفين الكويتيين خاصا بمكافأة نهاية الخدمة يتضمن مزايا إضافية أو تكميلية لقانون التأمينات الاجتماعية.

«ميد»: انخفاض النفط وتراجع ثقة المستثمرين عوامل تضغط على الاقتصادات

تراجع سوق المشاريع بدول الخليج إلى 3,13 تريليونات دولار

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان مؤشر المشروعات الخليجية سجل مكاسب طفيفة خلال شهر مايو الماضي مع زيادة القيمة الإجمالية للمشروعات المخطط لها أو الجاري تنفيذها بنسبة 0,007٪ فقط لتصل إلى 3,88 تريليونات دولار. وإجمالا، كانت هناك زيادة صافية قدرها 258 مليون دولار في قيمة المشاريع بدول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق وإيران، اما على أساس سنوي، فإن المجموع يزيد بنسبة 0,5٪ تقريبا عن نظيره المسجل قبل عام. وقد سجل سوق المشاريع في الكويت خلال الشهر الماضي زيادة طفيفة قدرها 0,03٪، بينما حقق نظيره السعودي مكاسب بنسبة 0,3٪.

وفي حين سجل المؤشر العام ارتفاعا لهذا الشهر، فقد انخفض إجمالي قيمة المشاريع في دول مجلس التعاون بنسبة 0,1٪ من 3,137 تريليونات دولار إلى 3,132 تريليونات دولار. كما انخفض إجمالي دول الخليج بنسبة 0,4٪ مقارنة بالعام السابق. وتعكس هذه الانخفاضات التوقعات الصعبة للمشاريع في المنطقة في أعقاب انخفاض أسعار النفط وتقلص السيولة وتراجع ثقة المستثمرين.

وكان العراق أفضل دول الخليج أداء خلال الشهر الماضي، حيث سجل مكاسب بنسبة 1,4٪ وكان العراق أيضا أفضل الأسواق أداء خلال العام الماضي مع زيادة بنسبة 16٪ في قيمة سوق مشاريعه. واضافت المجلة ان المسار الإيجابي لسوق المشاريع العراق يعكس تحسن الوضع الأمني في البلاد على مدى السنوات الخمس الماضية.

وتحدثت المجلة عن سوق المشاريع في الامارات فقالت انه كان أفضل الأسواق الخليجية أداء خلال الشهر الماضي، حيث ارتفع حجمها بنسبة 0,5٪.

وكان سوق البناء في دبي أحد أفضل القطاعات أداء في المنطقة في السنوات الأخيرة وبرغم المخاوف من تراجع النشاط الآن، إلا أنه لايزال سوقا قويا.